

(1) التعاون الفنى بين الدول العربية

كان موضوع التعاون الفنى بين الدول العربية محور أو تقرير يقدمه المدير العام لمكتب العمل العربى ، وقد قدم التقرير إلى الدورة الثانية لمؤتمر العمل العربى التى عقدت فى القاهرة فى مارس /آذار 1973 وبهذا التقرير دخل مؤتمر العمل العربى ساحة البحث والمناقشة فى موضوع التعاون الفنى ، فى وقت كان فيه النقد لبرامج التعاون الفنى فى كافة منظمات الأمم المتحدة قد بلغ أقصاه ، وتراكمت الاتهامات حول هذه البرامج وضد الدول الكبرى ، وكان الجميع مجمعين - كما قال التقرير - على أن التعاون الفنى الدولى لم يحقق ما أريد له وما علق عليه من آمال ، وأن مشروعات التعاون الفنى لم تمض بالصورة الوردية التى تصورها المصلحون والحالمون . وأرجع التقرير هذا الفشل فى برامج التعاون الفنى الدولى إلى ثلاثة أسباب رئيسية :

أولاً : إثثار معظم الدول تقديم معونات من خلال اتفاقيات ثنائية ، تعطىها حرية أكبر فى اختيار الدول التى تعاونها ، أو ربط هذه المعونة بالخط السياسى للدولة . ولعل ذلك هو ما جعل مساهمات الدول الكبرى فى برنامج الأمم المتحدة للتنمية تافهة : (كانت تبرعات السويد - وهى صغيرة - لهذا البرنامج تعادل مساهمات الدول الكبرى مجتمعة) .

ثانياً : كانت معظم المشاريع التى تلقت المعونة ، مشاريع استهلاكية أو زراعية ، وزاد من سوءاتها أنها أسندت إلى مؤسسات مالية ومصرفية خاصة وعامة تتبع نظم الإقراض القديمة نفسها .

ثالثاً : كانت المشروعات المتعلقة بالتدريب المهنى ونقل المهارات محدودة دون المستوى المطلوب كما ونوعاً . واعتمدت على فنيين أجانب لا يعرفون لغة البلد المستقبل ، فضلاً على أن مستوياتهم وميولهم السياسية واتجاهاتهم تثير الشكوك والاحتمالات .

وبعد هذه النظرة النقدية إلى برامج التعاون الفنى الدولية انتقل التقرير إلى التعاون الفنى على مستوى الدول العربية .

واستبعد التقرير أن يحمل التعاون الفنى العربى شيئاً من سلبيات التعاون الفنى الدولى ، باعتبار أن الدول العربية أسرة واحدة ، والخبراء العرب بعيدون عما لصق بالخبراء الأجانب من شكوك .

ونوه التقرير بالمحاولات المبكرة للتعاون الفنى التى قامت بها جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة ، ولكنه رأى أنها رغم أهميتها ، كمحاولات رائدة ، لم تبلغ الدرجة المنشودة لها ، وأرجع ذلك إلى أمرين :

أولهما : عدم وضوح صورة التعاون الفني وما يطلب منه وما يمكنه القيام به ، الأمر الذى يتطلب دراسة دقيقة وشاملة لكافة الاحتياجات من ناحية ومجموع الإمكانيات من ناحية أخرى. ثانيهما : عدم وجود التنسيق اللازم بين المنظمات العربية المتخصصة لتتلاقى الازدواجية أو التعدد ، وما يثيره ذلك من التداخل المربك أو الإهدار المبذر فى الموارد والجهود. وخرج التقرير من هذا التحليل الموضوعى بنتيجة أساسية ، وهى أن الأمر يتطلب إقامة نظام متكامل للمعونة الفنية بين الدول العربية ، يكون على غرار ما فعلته الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

وحدد المدير العام القواعد والمبادئ الرئيسية التى ينبغى أن تحكم مشروعات التعاون الفني على النحو التالى :

- (1) أن تأخذ هذه المشروعات طابعا ميدانيا يبدأ بالتعرف الحقيقى والعملى على الواقع.
 - (2) أن تتسم هذه المشروعات والإشراف عليها ومتابعتها بنوع من اللامركزية التى تكفل المرونة والسرعة فى الأداء والتعامل مع مقتضيات الحال وما قد تتطلبه من تعديل أو تغيير.
 - (3) أن تفيد كل الدول العربية من مشروعات المعونة الفنية ، وأن تسهم فيها بطريقة أو بأخرى بحيث لا تكون مقصورة على دولة أو بعض الدول.
 - (4) أن تكون مشروعات التعاون الفني إنتاجية ومشروعات لنقل المهارات من المجتمعات المتقدمة إلى المجتمعات النامية.
- يضاف إلى تلك القواعد ، مجموعة المبادئ التى وضعها المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة لمشروعات التعاون الفني الدولية.